



وحيث لوحظ من خلال دراسة بعض الملفات الواردة على الإدارة العامة للأداءات في إطار متابعة إجراءات الطعن بالتعقيب أن بعض المطالبين بالأداء يدعون ضمن اعتراضاتهم على قرارات التوظيف الإجباري المؤسسة على قرينة نمو الثروة المشار إليها، تمويل النفقات سند التوظيف بواسطة أرباح أو موارد أخرى متأتية من بيوعات أو قروض أو أرباح تم ادخارها أو غيرها، كما لوحظ أن بعض المحاكم تقضي بقبول المؤيدات المدلى بها في خصوص تلك المداخل على معنى الفصل 65 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية دون التحقق من ثبوت تخصيصها فعليا للنفقات سند التوظيف.

وللجواب بعدم وجاهة الدفع أو الحكم بإعتماد المداخل المدعى بها لدحض قرينة نمو الثروة المنصوص عليها بالفصل 43 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات دون اثبات مساهمتها فعليا في تمويل النفقات سند التوظيف، تجدون ضمن الملحق المصاحب لهذه المذكرة نموذج رد مدعم بفقهاء القضاء التعقيبي للمحكمة الإدارية قصد الإستئناس عند الإقتضاء به من قبل مصالحكم خاصة لدى طوري النزاع الإبتدائي والإستئنافي.

التوقيع العام للإدارة

الإستئناف: سامي الزويدي